

Distr.: Limited
27 June 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والخمسون
٢٧-٢ حزيران/يونيو ٢٠١٤
البند ٧ من جدول الأعمال
اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الرابعة والخمسين

مشروع التقرير

المقرر: السيد هيروشي أونوما (اليابان)

إضافة

الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (البند ٣ (ب))

البرنامج ١٧

التممية الاقتصادية في أوروبا

- ١ - نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، في البرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6 (Prog.17) و Corr.1).
- ٢ - وقام المدير العام بالنيابة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأوروبا بعرض البرنامج والرد على الاستفسارات التي طرحت أثناء نظر اللجنة في البرنامج.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المناقشة

٣ - أُعرب عن التقدير والتأييد للبرنامج. وتم الترحيب بالنجاح في إنجاز استعراض الإصلاح الذي نجم عنه زيادة الشفافية. وأثنت الوفود على البرنامج لما تضمن من جهود من أجل زيادة التكامل وتعزيز الرفاه والازدهار، وأقرت بما أحرزه من تقدم في المجالات ذات الصلة. وجرى تسليط الضوء على الاهتمام الذي أعاره البرنامج للمساواة بين الجنسين والترحيب به. وأشار إلى أن البرنامج كان له أثر إيجابي على المواطنين في المنطقة، وأنه أدى دورا هاما في التنسيق بين المنظمات ذات الصلة بغرض استكمال أوجه التآزر، وتفاذي التداخل والازدواجية وضمان الاتساق على نطاق المنظومة ونشر الممارسات الجيدة. وأعرب عن رأي مفاده أن البرنامج اضطلع بدور رئيسي في المجال الاقتصادي وبدور نشط في مجال التنمية المستدامة.

٤ - وطلب إيضاح لكيفية تأثر اللجنة الاقتصادية لأوروبا بنتائج المناقشة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وإنشاء اقتصاد تنافسي، وكيفية ترجمة هذه النتائج في تنفيذ البرامج الفرعية. وأشار إلى أنه لم ترد إشارة إلى الإدارة القائمة على النتائج في المزمرة، وطلب مزيد من التفسير بشأن هذه الإدارة في البرنامج. وطلب أيضا تفسير للعناصر الهامة من البرنامج كما وردت في تقرير الأمم المتحدة عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، ولا سيما التعديل المدخل على الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية الذي فتح باب الانضمام إلى الاتفاقية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وكفل المساواة في فرص الحصول على المياه في جميع أنحاء العالم. وأثيرت أسئلة حول التحديات في فترة السنتين المقبلة، وكيفية التعامل مع اختلاف مستويات التنمية في المنطقة عند تنفيذ البرنامج.

٥ - وأشار إلى إدخال تغييرات على الإطار الاستراتيجي المقترح بالمقارنة مع الإطار لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، النقل، طلبت توضيحات بشأن كيفية ارتباط مؤشر الإنجاز (ب) '١' بالإنجاز المتوقع إذا كانت الأطراف المتعاقدة لا تنتمي إلى المنطقة، وكيفية ارتباط مؤشر الإنجاز (ج) '٢' بالإنجاز المتوقع عندما يشمل مؤشر الإنجاز أعضاء من خارج نطاق البرنامج.

٧ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، الإحصاءات، أعرب عن رأي مفاده أن نطاق الهدف بصيغته الحالية يبدو أنه يتجاوز نطاق أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٨ - وأعرب عن القلق من أن الفرع المتعلق بالولايات التشريعية الخاصة بالبرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأوروبا، البرنامج الفرعي ٥، الطاقة المستدامة، لم يتضمن قائمة شاملة لجميع الإشارات إلى قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تشكل مجموعة الولايات الحكومية الدولية ذات الصلة بأنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الطاقة.

الاستنتاجات والتوصيات

٩ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على السرد البرنامجي للبرنامج ١٧، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام

الفقرتان ١٧-٢ و ١٧-٣

يستعاض عن الفقرة ١٧-٢ بالفقرة التالية وتشطب الفقرة ١٧-٣:

”١٧-٢- الموضوع الرئيسي للبرنامج هو التنمية المستدامة التي ستتحقق من خلال تنفيذ الولايات المتفق عليها للبرامج الفرعية الثمانية وتعزيز أوجه التآزر بين هذه البرامج الفرعية، وهي: (أ) البيئة بآء - النقل؛ (ج) الإحصاءات؛ (د) التعاون والتكامل الاقتصاديان؛ (هـ) الطاقة المستدامة؛ (و) التجارة؛ (ز) الغابات والأخشاب؛ (ح) الإسكان وإدارة الأراضي والسكان. ووفقاً للولايات التشريعية، بما في ذلك مقرر اللجنة (65) A المؤرخ ١١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣ والمتعلق بنتائج استعراض عملية إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا لعام ٢٠٠٥، سيعمل البرنامج على تعزيز التنمية المستدامة والتعاون والتكامل الإقليميين من خلال ما يلي: (أ) الحوار السياسي؛ (ب) العمل المعياري؛ (ج) التعاون التقني“.

الفقرة ١٧-٣ (الفقرة ١٧-٤ سابقاً)

يستعاض عن هذه الفقرة بما يلي:

”١٧-٣- ستوفر اللجنة الاقتصادية لأوروبا، على وجه الخصوص، منبرا محايدا لإجراء حوار سياسي إقليمي بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الدول الأعضاء في اللجنة البالغ عددها ٥٦ دولة. وستدعم اللجنة العمل

المعياري من خلال تبادل الخبرات ووضع وتنفيذ صكوك وقواعد ومعايير قانونية دولية، بالإضافة إلى تحديد ونشر أفضل الممارسات المتبعة في المنطقة وخارجها. وستسعى اللجنة إلى تعزيز التعاون التقني مع بلدان المنطقة، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من أجل إدماجها في الاقتصاد العالمي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة“.

الفقرة ١٧-٤

تدرج فقرة جديدة بعد الفقرة ١٧-٣ نصها كما يلي:

”١٧-٤ - من المتوقع أن يستمر البرنامج في المساهمة على نحو نشط في خطة التنمية العالمية بسبل شتى، من بينها تحديد المعايير التي يمكن أن تستعين بها البلدان النامية، ربما من خلال فتح باب المشاركة العالمية في الصكوك القانونية للجنة الاقتصادية لأوروبا، واتخاذ إجراءات مشتركة مع اللجان الإقليمية الأخرى وكيانات الأمم المتحدة، والمساهمة في التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالتشاور الوثيق مع جهاز الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية“.

الفقرة ١٧-٥

تدرج في الجملة الأولى عبارة ”أكثر من“ بعد عبارة ”تشكل النساء“.

الفقرة الجديدة ١٧-١٣

تدرج فقرة جديدة بعد الفقرة ١٧-١٢، نصها كما يلي:

”١٧-١٣ - سوف يواصل البرنامج التركيز على تحقيق نتائج ملموسة تسعى إلى تحسين الحياة اليومية للناس“.